جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

دور القيادة المصرية في إسقاط حكومة ثورة 14تموز1958 في العراق

حسين علي محمد عاشور *
وزارة التربية/ مديرية تربية المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2018/9/10
تاريخ التعديل : 2018/10/4
قبول النشر: 2018 /11/15
متوفر على النت:2018/3/26

الكلمات المفتاحية :
القيادة المصرية
حكومة ثورة 14 تموز1985
العراق

الملخص

فرضت ثورة 14تموز1958 في العراق واقعاً جديداً على المجتمع العراقي، فقد عملت على تغيير نظام الحكم من ملكي الى جمهوري، متبنيه توجهات جديدة قائمة على عدم التدخل بشؤون الدول الاخرى، رافضة في الوقت نفسه أي تدخل في سيادة العراق، في المقابل كانت القيادة المصرية متمثلة بالرئيس جمال عبد الناصر تسعى لتزعم العالم العربي عن طريق بث الافكار القومية ووحدة العرب، وهذا ما رفضته حكومة ثورة 14 تموز، وأصرت على عدم التدخل بالشأن العراقي، مما دفع القيادة المصرية للسعي لإسقاط هذه الحكومة مختلف السبل .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

تُعد ثورة14 تموز1958، من الأحداث المهمة في تاريخ العراق المعاصر وحداً فاصلاً لمرحلتين (العهد الملكي والعهد الجمهوري)، فقد سعت لبدء عهد جديد يتميز بأستقلاليته من التبعية للأجنبي، وليأخذ العراق دوره في العالم العربي، وقد نالت تأييداً عربياً وعالمياً، وسعت للعمل وفق منهاج وطني يعمل على ترصين سيادة البلد، رافضة أي تدخل في شؤون العراق، الا ان هذا التوجه لم يعجب بعض القيادات العالمية والعربية وعلى رأسها القيادة المصرية، كونها كانت تسعى لزعامة العالم العربي ولا تسمح لأي قيادة جديدة تظهر على الساحة العربية، فسعت على تحول مسار الثورة بخلق عدة ظروف داخلية من شأنها إسقاط حكومة الثورة، فاستطاعت من التوغل بين رجال الثورة الذين سمحوا لأنفسهم ولمصالحهم واهوائهم الشخصية بتدخل تلك القوى وليذهب جهدهم سدى .

أحدثت المؤامرات المتعاقبة التي تعرضت لها حكومة الثورة، خللاً كبيراً في مسيرتها، وبالتالي ادى الى ضعفها وإسقاطها، ولمعرفة حيثيات الموضوع والتعرف على التمردات الداخلية والتدخلات الخارجية ومن هي الأيدي العراقية التي دفعت الى النهاية المؤسفة للثورة، وقع أختيارنا على العنوان الموسوم(دور

*الناشر الرئيسي : E-mail : Hussein.ali@mu.edu.iq

القيادة المصرية في إسقاط حكومة ثورة 14 تموز1958 في العراق)

قُسمَ البحث على ثلاثة محاور ومقدمة وخاتمة، جاء المحور الأول بعنوان(التأييد المصري لقيام ثورة 14تموز1958)، وتناول هذا المحور العوامل التي دفعت للقيام بالثورة، وبداية الاتصالات بين مصر وقيادة الثورة في العراق، والدعم المعنوي الذي قدمه جمال عبد الناصر ووعدهُ لقادة الثورة بمنع اي تدخل تجاه ثورتهم، ومن ثم اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بالثورة العراقية، فيما جاء المحور الثاني بعنوان (التحول في الموقف المصري والسعي لإسقاط حكومة الثورة)، وناقش هذا المحور بداية الخلاف بين قادة الثورة والذي كان جوهره الوحدة مع مصر التي كان يدفع لها جمال عبد الناصر على حساب الوضع في العراق دون الاخذ بنظر الاعتبار الاختلافات بين البلدين السياسية والاقتصادية والتاريخية، وتطور هذا الخلافات لتشمل عدة ضباط وبدفع من القيادة المصرية، وتبيان التمردات التي حصلت كحركة رشيد عالي الكيلاني، وحركة الشواف في الموصل، وعملية الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها عبد الكريم من قبل حزب البعث، وبين دور القيادة المصرية في كل هذه الحركات، وذلك لأن جمال عبد الناصر يأمل بوحدة العراق مع مصر، إلا أن توجهات عبد الكريم قاسم خيبت أمال جمال عبد الناصر، فسعى إلى شق الصف العراقي من خلال دعم كل التمردات التي تحدث في العراق من أجل إسقاط حكومة عبد الكريم حتى أنه هاجمه في وسائل الأعلام المختلفة .

أما المحور الثالث جاء بعنوان (انقلاب 8 شباط1963 والتأييد المصري له)، وقد بين الانشقاق بالجبهة الوطنية للثورة وبدء حزب البعث بتشكيل خلايا في الجيش للقيام بانقلاب ضد الحكم، ووضع الخطط لذلك بتشكيل مجلس عسكري ينفذ المهام، ومن ثم بين الموقف المصري المؤيد للانقلاب ومباركته لهم بل مساعدتهم ايضاً عن طريق المخابرات المصرية، وأرسال برقيات التهنئة لهم بمناسبة نجاح انقلابهم وزوال أهم خصومة عبد الكريم قاسم، لتنتهي الحقيبة الوطنية لثورة 14تموز1958.

أما المصادر التي أعتمدها البحث، فكان منها:

كتاب "ثورة 14 تموز 1958 في العراق" لليث عبد الحسن الزبيدي وهو كتاب مهم في تاريخ العراق في مرحلة الثورة، وكتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" لنوري عبد الحميد العاني واخرون، وكان كتاب وثائقي ينقل الاحداث بدقة، وكتاب "عبد الناصر والعراق" لجمال مصطفى مردان وهذا الكتاب يعود لمؤلف مناصر لسياسة عبد الناصر ويؤكد ما ذكر في البحث، وأما الرسائل فمنها، رسالة" الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري 1958-1964" للباحث حميد صالح ابراهيم القيسي، ورسالة "السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء 1958-1963"، للباحث نصير محمود شاكر، ورسالة "سياسة مصر تجاه العراق وبلاد الشام 1952-1961"، للباحث عمار ظاهر مصلح، فضلاً عن العديد من الكتب والرسائل ذات العلاقة بالموضوع .

راجين من الله تعالى ان نكون قد وفقنا في دراستنا هذه، ، ومن الله التوفيق .

أولاً : التأييد المصري لقيام ثورة 14 تموز 1958:

أحدثت ثورة 14 تموز 1958 في العراق في بعض جوانبها تحولاً حاسماً في نقل العراق من واقع محدد إلى واقع أخر مناقض له ومتقاطع معه في اتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبقدر ما شمل هذا التأثير العراق فقد امتدت لتشمل المنطقة، ومن العوامل التي أدت إلى قيامها، هي العوامل التي ارتبطت بسياسة العراق الداخلية والخارجية، وبروز أفكار وشعارات القومية العربية لأول مرة، كل ذلك أدى إلى ظهور تنظيم الضباط الأحرار[1].

كما كان لتفاعل عدة أمور وعوامل سبباً في ظهور تنظيم الضباط الأحرار في العراق منها، إهمال الحكومة لمصالح الشعب

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

والوطن وانتهاك الحريات العامة، واتخاذ الأحكام العرفية، كل هذه العوامل شجعت الضباط الأحرار على التفكير في تنظيم الخلايا الثورية في صفوف الجيش والعمل على أسقاط النظام الملكي المرتبط بالمصالح الغربية، وجاءت ثورة 1952 في مصر، والتي أطاحت بالنظام الملكي لتعطي دافعاً للضباط على العمل الأكثر جدية لأسقاط النظام الملكي، فكانت تلك السنة بداية تشكيل وتنظيم عسكري جدي يهدف للأعداد للثورة[2].

أستمر التنظيم بالعمل وتم تقسيم الضباط إلى خلايا كل خلية لا تتجاوز الثلاثة أو اربع ضباط يتصلون بالمؤسسين، بدأ بعدها أول أتصال بين الضباط الأحرار وجمال عبد الناصر في أيلول 1953 عن طريق غير مباشر، ومن خلال ضباط مصريين وذلك عندما عيُن (أسماعيل العارف)[3] أحد الضباط الأحرار مرافقاً للوفود العربية التي دعيت إلى تمرين (سارية الجبل) الذي جرى في منطقة راوندوز في شمال العراق، وكانت مصر ممثلة في وفد يضم ثلاث ضباط هم(المقدم محمد بديوي والمقدم زكريا العادلي والمقدم جمال حماد) والاخير كان يشغل منصب الملحق العسكري لمصر في سوريا والعراق، وقد توثقت الصلة بين أسماعيل العارف وبين أعضاء الوفود العربية وبالأخص الوفد لمصري، وقد أخبر أسماعيل الضابط المصري جمال حماد عن تنظيم الضباط الأحرار، وهدفه أسقاط الملكية، وأن الضباط العراقيون يريدون معرفة حجم الدعم العربي الذي يمكن أن يقدمه جمال عبد الناصر، وفي لقاء أخر جمع أسماعيل ورفعت الحاج سري مع جمال حماد في دار المستشار المصري في الوزيرية وقد أخبرهم بأنهم ابلغوا عبد الناصر وأن القيادة المصرية مستعدة لدعم الثورة في العراق، وأنها جاهزة لحماية الضباط وتقديم العون لهم بكل ما لديها من أمكانيات[4].

عمد جمال عبد الناصر بعد الاتصال المذكور الى تعيين ملحقاً عسكرياً خاصاً بالعراق وهو المقدم كمال الحناوي، والذي كُلف بواجب الاتصال بالضباط الاحرار[5]، وذلك لضعف ثقة الضباط الأحرار العراقيين بالسفارة المصرية، وكذلك أبلغهم أن عبد الناصر سوف يمنح القائمين على الثورة أذا ما فشلت حق اللجوء السياسي[6].

تأثر الضباط الأحرار العراقيين بتنظيم المصريين في كثير من الأمور منها:

1. اتخاذ أسم الضباط الأحرار، وله هيئة عليا تصبح مجلس قيادة الثورة بعد نجاح الثورة.
2. أستند التنظيم المصري على ضابط كبير يحمل رتبة عليا وهو اللواء محمد نجيب، وأصبح أسمه كواجهة للتنظيم، وفي العراق فكر الضباط الأحرار بأسناد رئاسة التنظيم إلى ضابط كبير ورشحوا محمد رفيق عارف ونجيب الربيعي[7].
3. الاتفاق بين أعضاء التنظيم المصري على الإخلاص المطلق لأعضاء التنظيم وعدم التشكيك أذا حدث خلاف بينهم وقد طبقوا ذلك، وأتفق تنظيم العراق على ذلك ولكن لم يطبقوه.
4. الاهتمام بالإصلاح الزراعي باعتباره جوهر التغيير وأهم أهداف الثورتين[8].

جاء عام 1956، والعدوان الثلاثي على مصر وموقف حكومة نوري السعيد من العدوان الذي حرك مشاعر الشعب، فعادت نشاطات الضباط وتحركاتهم لأنشاء مجاميع سرية وتنظيمات متعددة للضباط الأحرار وكان من أبرزها:

- ❖ تنظيم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم.
- ❖ تنظيم العقيد الركن محي الدين عبد الحميد.
- ❖ تنظيم العقيد رفعت الحاج سري.
- ❖ تنظيم الحزب الشيوعي.

وجرى اللقاء في كانون الأول 1956، وحضره قادة المجموعات الثلاثة الأولى، وبعد مناقشات مستفيضة، تم الاتفاق على

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

دمجها تحت تسمية(اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار) لتأخذ على عاتقها عملية التهيئة والاعداد للثورة، وجرى انتخاب الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيساً لها ومحي الدين عبد الحميد[9] وناجي طالب[10] نائبي للرئيس ورجب عبد المجيد سكرتيراً، وتم الاتفاق على عدم الكتابة بأي شكل من الأشكال حرصاً على سلامة التنظيم[11].

وبعد أن تم تشكيل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، رأت القيادة ضرورة الاتصال باللجنة العليا للأحزاب الوطنية المعارضة للتنسيق معها، فلإسناد الشعبي لأي حركة ثورية يلعب دوراً حاسماً في النجاح، وبذلك تم التنسيق، مع الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال وحزب البعث وحزب الوطني الديمقراطي[12]، كما جرى في تموز1957 إيفاد (حسين جميل) إلى القاهرة للالتقاء بجمال عبد الناصر والتباحث معه حول ما يمكن أن يقدمه من دعم وإسناد للثورة وقد وعده عبد الناصر بتقديم كل دعم ممكن[13]، وبعد أشهر وفي السياق نفسه زار(محمد حديد) القيادي في الحزب الوطني الديمقراطي مصر وبتكليف من الزعيم عبد الكريم قاسم للقاء جمال عبد الناصر، لمعرفة مدى دعمه العمل الحاسم الذي يعتزم الجيش القيام به من اجل تغيير النظام في العراق، ومدى امكانياته للحصول على الدعم السوفيتي، وكالعادة وعده عبد الناصر بأن حكومته مستعدة للدعم بالوسائل المتيسرة لديها، وانه سيفاتح الاتحاد السوفيتي لطلب دعمهم للثورة في العراق[14].

كانت أحدى المشكلات التي فرضت نفسها باستمرار على اللجنة العليا، هي احتمال التدخل العسكري من قبل دول حلف بغداد والولايات المتحدة، وكانت هذه المشكلة من اكثر التعقيدات التي تواجه تنفيذ الانقلاب، وتزايد القلق من التأكد من مدى قدرتها على الاعتماد في اللحظة الحرجة على المساعدات الصديقة من مصر والاتحاد السوفيتي[15]، فوجدت نفسها في حاجة كبيرة الى طلب المساعدة والعون من الجمهورية المصرية لضخامة القوى المعادية لها[16] فتم الاتفاق على إرسال محمد صديق شنشل في شباط 1958، إلى القاهرة حيث قابل جمال عبد الناصر الذي أكد بأنه سوف يؤيد الثورة اذا نجحت ويقدم لها كل مساعدة تحتاج اليها، أما اذا فشلت فهو يمنح القائمين بها حق اللجوء السياسي، وسوف يسعى الى ان يكون موقف الاتحاد السوفيتي مؤيداً لثورة العراق[17].

طلب محمد صديق شنشل أثناه لقاءه من عبد الناصر أن يجري تكديس الاسلحة في الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة لعلمه بأن تسليح الجيش العراقي كان ناقصاً، وتم تكديس تلك الاسلحة التي نقلت الى مطار بغداد في اليوم الثاني للثورة[18].

حينما عاد محمد صديق شنشل الى بغداد أتصل بالضباط الاحرار عن طريق العقيد رجب عبد المجيد وأطلعه على ما دار مع عبد الناصر الذي أكد إن الجمهورية العربية المتحدة ستضع نفسها تحت تصرف الثورة العراقية، وسيكون اسنادها للثورة أسناداً مطلقاً، وأن المسؤولين السوفيت أبلغوه إن موقفهم من ثورة العراق سيكون تماماً كما موقفهم أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر، بتوجيه انذار شديد لدول العدوان، واذا لم تنجح الثورة فمصر مفتوحة للجوء السياسي لقادتها[19].

لم تكن النشاطات التي يقوم به تنظيم الضباط الأحرار أمراً خفياً على الاستخبارات العراقية، إذ تأكد ذلك للمسؤولين مراراً، ولكن نظراً لولاء اغلب قيادات الجيش للتاج من جهة وكثرة المشاغبات التي كانت تذاع من اذاعة صوت العرب من جهة أخرى، اعتبرت هذه الأخبار كإشاعات، فلم يبادر رئيس الأركان رفيق عارف إلى تطهير الجيش، بل كان دائماً يكرر مقولته أن الجيش العراقي تحت قبضة يده، حتى أن غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش العراقي، كان يثق بعبد الكريم قاسم لدرجة كبيرة، وعندما طلب منه رئيس أركان الجيش مراقبة عبد الكريم قاسم رفض ذلك وأكد ان قاسم من اكثر الضباط إخلاصاً للعرش واذا الح وزير الدفاع وأصدر امر عزله فأنه سيقدم استقالته فوراً[20].

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

جاءت اللحظة المنتظرة للضباط الأحرار في العراق لتنفيذ خطتهم في العراق وأسقاط نظام الملكي في العراق، عندما توصل رئيس وزراء الاتحاد العربي نوري السعيد مع رئيس لبنان كميل شمعون في بغداد في الأول من تموز 1958، بإرسال قوات عراقية إلى الأردن ومن هناك تزحف نحو سوريا للقضاء على الوحدة ثم تسحق الثورة في لبنان، ووقع الاختيار على اللواء العشرين في معسكر جلولاء في ديالى في 14 تموز 1958[21].

أحيطت ساعة الصفر بسرية تامة حتى أن أعضاء اللجنة كانوا يحاولون أن يلتقوا بعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف اللذان اختفيا عن الأنظار، وعند التقاء بعضهم بعبد اللطيف الدراجي سألوه أذا كان عبد السلام عارف قرر التنفيذ عند مرور اللواء العشرين ببغداد، وقالوا أنها الفرصة الملائمة، فأجابهم الدراجي أنه لا يعلم الكثير عن الموضوع، لذلك قدروا ان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي يدبرون شيئاً، وأنهم أخفوا نواياهم الحقيقية[22].

وبعد أن تحرك اللواء العشرين بقيادة العميد احمد حقي الذي سبق قواته إلى الفلوجة مما أتاح الفرصة لعبد السلام قائد الفوج الثالث أن يسيطر على اللواء ويعلن توليه قيادة اللواء بأسم الضباط الأحرار يعاونه عبد اللطيف الدراجي قائد الفوج الأول، وما أن حانت الساعة الرابعة فجراً يوم 14 تموز 1958، حتى كانت بغداد تحت قبضة عبد السلام عارف وبدأوا بتنفيذ المهام المنوطة بهم[23].

كانت ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958، واحدة من أهم الأحداث التي شهدها تاريخ العراق، فقد استطاعت هذه الثورة الإطاحة بالنظام الملكي وأزالته وإقامة النظام الجمهوري فيه، فقد حدد البيان الأول للثورة مبادئ السياسة الخارجية لها وأهدافها، فأكد البيان أن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه[24].

أن نجاح الثورة كان يعني لعبد الناصر انتهاء النزاع على الإقليم الشمالي(سوريا) للجمهورية العربية المتحدة، وكان عبد الناصر بزيارة رسميا لجمهورية يوغسلافيا، وبعد سماع نبأ الثورة أتصل بنائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع في الجمهورية العربية المتحدة المشير عبد الحكيم عامر ،وأبلغه بإعلان حالة الطوارئ القصوى في الجمهورية، وطلب أجراء اتصالات عاجلة بكل الوسائل المباشرة مع قيادات الثورة العراقية والتعاون معها الى أقصى الحدود الممكنة، وفي ذات الوقت وجه مجموعة من النصائح لقادة الثورة ومن اهمها التعهد بأستمرار تدفق النفط العراقي الى الاسواق العالمية[25]، غادر بعدها إلى الاتحاد السوفيتي، للتشاور مع القادة السوفييت حول الأحداث الطارئة التي أعقبت الثورة العراقية، من نزول القوات الأمريكية في لبنان والبريطانية في الأردن، فضلا عن اجتماع أعضاء حلف بغداد، فألتقى بالزعيم السوفيتي خروشوفKhrshchev، محاولاً الحصول على انذار كإنذار السويس ولكن خروشوف رفض ذلك، إذ لم يكن مستعداً لتحمل أية مخاطر قد تؤدي الى حرب، ولكنه تعهد بالقيام بمناورات عسكرية واسعة تصاحبها حملة إعلامية كبيرة لتضخيمها، وتنبيه الرأي العام العالمي أليها بحيث تعطي انطباعاً عن الاهتمام الكبير للاتحاد السوفيتي بالموضوع، وأن قواته مستعدة للوقوف ضد التدخلات الغربية في المنطقة، وبالفعل تم أجراء مناورات عسكرية على الحدود التركية السوفيتية[26]، وقام عبد الناصر بإجراء اتصالاً بالمشير عبد الحكيم عامر وأبلغه بنقل أوامره الى العقيد عبد المجيد فريد بالتوجه الى بغداد كملحق عسكري للجمهورية العربية في بغداد، وأبلغه أوامره بأن ينفذ جميع طلبات قادة الثورة في العراق، وبالفعل وصل عبد المجيد فريد الى بغداد واتخذ من وزارة الدفاع مقراً له[27]، وعند عودته ماراً فوق الأجواء العراقية أبرق بتحياته لنجاح الثورة، وعند وصوله الى دمشق أصدر بيانه الأول اكد فيه أن الجمهورية العربية المتحدة ستقوم بالتزاماتها كاملة تجاه العراق وفقاً لميثاق الضمان الجماعي العربي وأن أي اعتداء على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة، معلناً تأييده الكامل للثورة [28].

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

من جانب أخر أرسل مجلس السيادة العراقي بعد ثلاث ساعات من قيام الثورة برقية الى جمال عبد الناصر تعلن أعتراف العراق بالجمهورية العربية المتحدة[29]، وقد جاء نص البرقية " **بمزيد من الفخر والاعتزاز نقدم اعترافنا بالجمهورية العربية المتحدة ونرجو من الله أن يوفقنا لخدمة العروبة وخدمة الشعوب**"[30]، وبعد ثلاث ساعات اخرى ارسل جمال عبد الناصر برقية الى مجلس السيادة اكد فيها أعتراف الجمهورية العربية بالنظام الجمهوري العراقي، وبذلك تكون الجمهورية العربية اول دولة تعترف بالثورة العراقية[31]، فقد قابل القائم بأعمال سفارة الجمهورية العربية فؤاد عبد الغني عبد الكريم قاسم وابلغه اعتراف حكومته رسمياً بالجمهورية العراقية، وسلمه نص البرقية من عبد الناصر والتي جاء فيها" **تلقيت برقيتكم التي تتضمن الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، وفقكم الله لما فيه خير العروبة**"[32].

أرسل العراق في 18 تموز1958 وفداً الى دمشق برئاسة العقيد عبد السلام عارف، ضمَ محمد صديق شنشل ومحمد حديد وعبد الجبار الجومرد، أجتمع مع عبد الناصر هناك، وكان نتيجة ذلك الاجتماع التوقيع على اتفاقية التعاون السياسي والعسكري مع الجمهورية العربية يوم 19 تموز، والتي تضمنت التأكيد على التمسك بالمواثيق والعهود بين البلدين وعلى رأسها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية، والوقوف بوجه اي عدوان خارجي والتعاون الكامل في المحيط الدولي، والتمسك بميثاق الامم المتحدة ودعم السلام العالمي[33].

بادرت الحكومة العراقية في 27 تموز بفتح سفارتها في القاهرة وعين فائق السامرائي سفيراً للعراق بالقاهرة، وبالمقابل تم فتح قنصلية الجمهورية العربية في بغداد[34].

ومن الجدير بالذكر إن دعم عبد الناصر لثورة 14 تموز جاء نتيجة ما لقيه من عداء من قبل النظام الملكي، وكذلك من طموحه بضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة خاصة وأن التوجه العام للضباط الاحرار هو نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة لذلك نجده قدم هذا الدعم الكبير لها[35].

ثانياً : التحول في الموقف المصري والسعي لإسقاط حكومة الثورة:

تُعد الجمهورية العربية أولى الدول التي ابدت اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق، لذا بادرت الحكومة العراقية لأرسال وفد الى دمشق للقاء القيادة المصرية، فتم اللقاء وعقدت اتفاقية التعاون بين الطرفين، وكان إعلان هذه الاتفاقية وإقرارها من مجلس الوزراء صدى كبير على الصعيدين العربي والعالمي لأنه يمثل اتفاقاً لاهم القوى السياسية في المشرق العربي المتمثلة في سوريا ومصر والعراق، حتى شهدت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة تقدماً مطرداً عقب توقيع الاتفاقية، وكذلك استقبل عبد الكريم قاسم وفداً من الجمهورية العربية في 18 أيلول 1958، وأكد أننا نعمل يداً واحدة مع أبناء الشعب وسنتعاون مع الجمهورية العربية بأقصى ما يمكن، وبهذا سنسد المنافذ على الأجنبي ونمنعه من التدخل في شؤوننا[36].

كانت النيه متجهة إلى المباشرة بالعمل على التحقيق الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة، وقد نشطت وزارة المعارف العراقية بوضع قانون جديد يتضمن تغيير عنوان الوزارة إلى (وزارة التربية والتعليم) مثلما هي في الجمهورية العربية، وقد تم التعاقد مع عدد من الاساتذة المصريين للتدريس في المدارس والكليات العراقية وتبادل الوفود التربوية بين البلدين لدراسة المناهج وفي 28 تشرين الأول 1958 وصل وزير التربية والتعليم المصري لتوقيع اتفاقية الوحدة الثقافية[37].

لكن التوجهات في العراق نحو الجمهورية العربية لم تستمر على منوالها الإيجابي إذ القت الأحداث السياسية التي شهدها العراق بظلالها على علاقتهما، فقد أدى الخلاف بين عبد الكريم وعبد السلام وإصرار كل منهما على رأيه وتدخل عبد الناصر

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

بينهما، إلى اعتقاد عبد الكريم قاسم ان جمال وراء عبد السلام عارف، ويدفعه باتجاه الوحدة مع الجمهورية العربية، وكان هذا الخلاف في وقت كان التعاون الثقافي مستمراً[38].

ان الخلاف كان محوره الجوهري قضية الوحدة العربية وطريقة تحقيقها فبرز في ذلك الوقت اتجاهان متعاكسان، الاول يرى ايجاد اتحاد فدرالي بين العراق والجمهورية العربية بعيداً عن الهيمنه المصرية، أما الثاني فيسعى الى اقامة اتحاد فعلي تحت القيادة المصرية، ومال عبد الكريم الى الاتجاه الاول بينما عبد السلام مال الى الاتجاه الثاني، مما ادى الى توتر العلاقة بين قطبي الثورة[39].

الانشقاق بين قادة الثورة :

لم تكد تمر سوى أيام قليلة من عمر الثورة، حتى ظهرت بوادر الانشقاق، فقد كانت خطب عبد السلام عارف وهو يطوف المدن العراقية، ويقوم بزيارة قطعات الجيش المتواجدة فيها، تتناقض كلياً مع توجهات الثورة وأهدافها، فقد تبنت القوى القومية والبعثية عبد السلام ودعمته تحت شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية، من دون مراعات اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين البلدين، وادت سياسة عبد السلام وتدخلات السفارة المصرية لغرض الوحدة إلى تعمق الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية[40].

وصلت العلاقات بين عبد السلام وعبد الكريم حد اللا عودة بعد ان اطلع عبد الكريم قاسم على برقية ارسلها عبد السلام الى عبد الناصر بواسطة السفارة المصرية قبيل سفره الى دمشق في 18 تموز مبيناً فيها انه سيسافر على رأس وفد يضم عددا من الضباط، وفي وقت مناسب لغرض اعلان الوحدة حتى ولو أضطر الى تنحية عبد الكريم اذا عارض ذلك[41]، وكان نص البرقية **"أنه سيموت دفاعاً عن هدفه وهو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وأنه سيذهب في الوقت المناسب لإعلان ولائه لسيادة الرئيس ويجند نفسه وضباطه تحت أمرة سيادته، ويقول أن تكتيتك الحركة حالياً ينحصر في المناداة بالعروبة والوحدة، وقد يضطر في اي وقت الى التخلص منه، وان كان يعتقد انه سيخضع في النهاية....."**[42]. ويبدو ان البرقية قد وصلت الى عبد الكريم قاسم عن طريق عزيز شريف، والذي حصل عليها عن طريق زغلول عبد الرحمن مسؤول المخابرات في سفارة الجمهورية العربية في بغداد، والذي اختطفته المخابرات المصرية بعد حين في احدى الدول الاوربية وحكم عليه بالإعدام[43].

اشتد الخلاف بينهما أثر زيارة عبد السلام لدمشق في 18 تموز واجتماعه بعبد الناصر اذ عرضَ عبد السلام موضوع الوحدة على عبد الناصر، فضلا عن ان خطابه في دمشق قد اثار عبد الكريم لعدم ورود اسمه فيه ودوره في الثورة[44]، وحينما سأل عبد الناصر عن رأي عبد الكريم بالوحدة رد عبد السلام عليه سيكون مصيره مصير محمد نجيب وأضاف انه ليس أمام قاسم سوى الاستسلام أو السقوط، وأن قاسم لا يعدو أكثر من قلم حبر في جيبه، فوصل هذا الكلام الى عبدالكريم فواجهه فور عودته الا ان عبد السلام انكر الامر بصورة قاطعة[45]، بدا عبد السلام عارف وخلال الأسابيع التالية للثورة وخلال تنقله في المدن، مصراً على إيراد جمال عبد الناصر في كل خطبة القاها مشيراً اليه(البطل) و(المحرر العظيم) و(شقيقنا المحبوب) و(واخونا الأكبر)، وراح يتقرب من حزب البعث ويعاشر قادته ويسامرهم، وفي 5 آب 1958 خرج عارف على الناس واعلن دعوته إلى جمهورية ضمن الجمهورية العربية، وكرر هذا الأمر في 17 من الشهر نفسه، وشدد عليها وبأصرار اكبر، قائلاً ان الجمهورية العراقية جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وان الوحدة ستتحقق بمشيئة الله[46].

لقد حول عبد السلام عارف نفسه من حيث لا يدري الى داعية لجمال عبد الناصر وللجمهورية العربية المتحدة فهو يقول: **"باسم أخينا الاكبر بطل السلام اهديكم تحية جمال عبد الناصر.."** وفي مكان آخر يقول: **"لقد بذل كل ما عنده في خدمتكم فليحيا اخونا جمال ..."** [47].

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

كان انشقاق عبد السلام ينبع من انه يرى نفسه هو الذي قاد الثورة وخاطر بنفسه وتسلم الإذاعة، وهو أول من أذاع بيان الثورة إلى الشعب، وأعطى التعليمات اللازمة للسيطرة على الموقف، وكتب الله للثورة النجاح برعاية وفضل منه، وكان يدعو للانضمام المباشر إلى الجمهورية العربية، فضلاً انه كان معجباً برئيسها، وكان ينقل سلام عبد الناصر إلى الجموع دون ذكر عبد الكريم، بينما كان عبد الكريم حريصاً على صداقته بعبد السلام ومحترماً للصلة التي كانت بينهما حتى كثرت هذه التصرفات وكثر معها الواشون[48].

وعلى اثر الخلاف القائم بين عبد الكريم وعبد السلام، ارسل عبد الناصر (عبد الحميد السراج) وزير الداخلية في الإقليم الشمالي للجمهورية العربية(سوريا) إلى بغداد في 28 تموز 1958، ليهدأ الوضع بينهما، وليقنع عبد الكريم بلقاء جمال عبد الناصر، وفي ذلك يقول عبد الناصر **"بادرت بالكتابة اليه وطلبت ان نلتقي، فرد عليّ بانه ليس مستعداً للقاء لأنه مشغول جداً، واستمرت الأمور على هذا النحو إلى ان بدأ الهجوم علينا من بعض الصحف، وكان يقوم بهذا الهجوم الشيوعيون، فبعثت اليه ببرقية أخرى فرد علي انه ليس مستعد ان يغادر بغداد، فبعثت اليه برسالتين بعد ذلك قلت فيهما إنني على استعداد لان أقابله في بغداد او دمشق او في القاهرة او في أي بلد اخر لكنه لم يرد"**[49].

منذ بدء الخلاف وجد عبد السلام ومؤيديه في صفوف النخبة العسكرية في شخصية عبد الناصر وفكره القومي، سنداً لهم في صراعهم على الزعامة ضد عبد الكريم قاسم، كوسيلة من اجل انتزاع بعض المكانة السياسية المعقودة عليها الآمال، وتحقيق الذات الفردية والطموح السياسي المناهض للتوجه الوطني عامة[50].

تعمقت شقة الخلاف بين عبد الكريم وعبد السلام عارف، انه صادف سفر العقيد صبحي عبد الحميد الى القاهرة صباح يوم 9 أيلول، بنفس يوم سفر العقيد الركن صبيح علي غالب الى تركيا بعد تعيينه ملحقاً عسكرياً فيها، وقبل صعودهما الى الطائرة اتصل عبد السلام بمدير المطار طالباً منه ان يكلم صبحي عبد الحميد فنادى المدير العقيد صبيح علي ظناً منه انه صبحي عبد الحميد، فطلب منه ان يبلغ عبد الناصر تحياته وأن أيام عبد الكريم قاسم اصبحت معدودة، فما كان من صبيح علي ألا ان ابلغ عبد الكريم بالمكالمة، فساهم ذلك الى تعميق الخلاف[51]، ويروي صبحي عبد الحميد انه بعد ان استدعاه صبيح بأنه الشخص المطلوب بالمكالمة، فتحدث مع عبد السلام فاذا به يقول" **أنك يا صبحي غير محظوظ ففي ثورة 14 تموز كنت خارج العراق، وفي 14 ايلول ستكون في القاهرة.... "**[52].

يبدو ان عبد السلام أخذ يخطط فعلاً للإطاحة بعبد الكريم قاسم، فبدأ اتصالاته باللواء العشرين وحدد يوم 14 أيلول موعداً للحركة الجديدة، ويسعى لتحريض القوات المسلحة ضد عبدالكريم، وكان هدفه كسب الضباط الاحرار الذين كانوا يدعون الى تشكيل مجلس قيادة الثورة الى جانبه[53].

صبر عبد الكريم قاسم على تصرفات وتصريحات عبد السلام كثيراً حتى شعر ان النتيجة لن تكون إلا بضياع شخصيته وفقدان العراق لكيانه، فبدا ينزل العقوبة تدريجياً، وبدأ بإلغاء منصب عبد السلام عارف كنائب لقائد القوات المسلحة بحجة ان عدداً من الضباط أصحاب الرتب العليا، والتي هي اعلى من رتبة عقيد (رتبة عبد السلام) كانوا يحتجون بمخالفة نظام السلم العسكري، أذ كيف يصدر ضابط أوامره لمن هم أعلى منه رتبة، ثم ألغى منصب عبد السلام السياسي كنائب لرئيس الوزراء ووزير الداخلية بحجة اقتضاء المصلحة العامة[54].

صدر امر عبد الكريم هذا بعد الكثير من النصائح التي قدمها لعبد السلام عارف من مغبة الاستمرار على هذا النهج، وما يسببه من أضرار على مجمل الحركة الوطنية ومستقبل العراق، لكن عبد السلام كان مصراً على السير في طريقه، ولما لم يجد عبد الكريم سبيلاً اخر لوقفه، قرر أبعاده وفي 11 أيلول 1958

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

صدر المرسوم جمهوري، وأذيع بدار الإذاعة يقضي بإعفاء عبد السلام عارف عن منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، وذلك لمنع انقسام الجيش وتهديم الثورة والحد من اتصالاته بقطعات الجيش[55]، وفي 30أيلول من العام نفسه صدر المرسوم الجمهوري بإعفاء عبد السلام من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيينه سفيراً في المانيا الغربية، فرفض الرضوخ لقرار الإعفاء وقبوله تعيينه سفيراً، واعتكف في بيته رافضاً السفر، وفي 11 تشرين الأول عقد اجتماع بمقر عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع حضره كافة قادة الفرق ورئيس أركان الجيش والعقيد وصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم، وناجي طالب وفؤاد عارف، وجيئ بعبد السلام عارف للاجتماع وبعد نقاش طويل دام اكثر من خمس ساعات دون جدوى، غادر بعدها الجميع ما عدا عبدالسلام وفؤاد عارف ووصفي طاهر، وبينما كان عبد الكريم يتناول بعض الأوراق من المنضدة فاجئه عبد السلام بإخراج مسدسه محاولاً أغتيال عبد الكريم فأمسك عبد الكريم يده مبعداً المسدس وهجم عليه فؤاد عارف وأخذ منه المسدس، فدخل وصفي طاهر وأمسك به، فأدعى أنه كان ينوي الانتحار، فقال له عبد الكريم اذا كنت تنوي الانتحار فلماذا لا تنتحر في بيتك، ومع كل هذا قال له عبد الكريم سوف أعفو عنك، ولكن عليك السفر إلى بون "عاصمة ألمانيا الغربية" من أجل مصلحة البلاد، وسوف تعود بعد ان يهدأ الوضع[56].

عندئذ وافق عبد السلام على السفر إلى بون ومعه سفير العراق عن طريق فينا، ومن هناك قرر العودة، اذ رفض الذهاب إلى بون، وعاد من فينا إلى بغداد، فأخبر السفير السلطات المباشرة، فأصدر عبد الكريم أمراً إلى رئيس الشرطة بإحضاره إلى مكتبه، وحاول إقناعه بضرورة العودة ولكن دون جدوى، وطلب منه أختيار السفارة التي يريدها، فأبى إلا البقاء في العراق، وخرج من المكتب عائداً إلى المنزل[57].

بعد عودة عبد السلام عارف إلى بغداد في 4 تشرين الثاني 1958، اصدر عبد الكريم أمر اعتقاله بتهمة التآمر على سلامة الوطن، وفي 9 كانون الأول أحيل عبد السلام إلى المحكمة العسكرية ليحاكم، وفي 27 كانون الأول عقدت المحكمة جلستها السرية لمحاكمته بتهم عدة منها محاولة اغتيال عبد الكريم، وتحريض الناس على العصيان، وانحيازه إلى الفئات المعادية، وفي 5 شباط 1959 أصدرت المحكمة قرارها بالحكم بالإعدام على عبد السلام، ولم ينفذ الحكم، وذلك لان المحكمة أعطت حق الرأفة لعبد الكريم قاسم، فأعفاه عن الإعدام وبقي في السجن حتى أيلول 1961، وأعاد له كافة حقوقه التقاعدية[58].

دخل الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر مرحلة جديدة بعدما أعفي عبد السلام من مناصبه، وعدّ جمال ذلك ضربة موجهه ضد التيار القومي في العراق والذي اصبح بعد الثورة قوياً، والهدف منه ضرب دعاة الوحدة وتحجيمهم[59]، فأدت هذه التطورات الى ردة فعل قوية داخل الجمهورية العربية، والتي هاجم رئيسها عبد الناصر نظام عبد الكريم قائلاً بأنه اصبح خاضعاً لسيطرة الشيوعيين، واصفاً اياهم بالعملاء للأجنبي، ثم هاجمت الصحافة المصرية قاسم متهمة إياه بخيانة القضية العربية بالتعاون مع الإمبريالية والشيوعية، ولما رأى عبد الناصر ان الحملات الاعلامية لم تجد نفعاً أخذ يفكر بالتدخل عسكرياً للقضاء على عبد الكريم قاسم، فبدأ بالاتصال بالأشخاص المعارضين لحكم عبد الكريم قاسم[60].

أكد العقيد عبد الوهاب امين الملحق العسكري العراقي بالقاهرة صدق نوايا جمال عبد الناصر في التخلص من ثورة 14 تموز في العراق اذ يقول **"عدتُ الى العراق في 30 تشرين الاول وقدمت تقريراً يحتوي على النقاط الاتية : أن عبد الناصر بعد عودته من موسكو جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق في 16 تموز، وفي نتيجة بحثهم لثورة العراق كان رأي عبد الناصر ان العراق قام بثورة لم تجارها ثورة مصر 23 يوليو، ويعني ذلك ان قادة الثورة رجال أكفاء(ثورة العراق) وبأمكانياتهم ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف، فالاحتمال ان سيقوم العراق ويقود الامة العربية، وتصبح مصر في الخلف، لذا فيجب تدمير الثورة العراقية بأي ثمن"** ويذكر

العقيد الامين بأنه حصل على هذه المعلومات من احد الضباط المصريين برتبة عميد طلب عدم ذكر اسمه[61].

حركة رشيد عالي الگيلاني :

عاد رشيد عالي الكيلاني إلى العراق بعد غياب تسعة عشر عاماً بعد فشل حركة مايس 1941، وعند سماعه بثورة تموز توجه إلى دمشق وطلب الأذن بالعودة إلى العراق، لكن تأخر اصدار العفو جعله يعود الى القاهرة في 30 آب 1958[62]، والتقى بجمال عبد الناصر وفي اثناء اللقاء بايع الكيلاني عبد الناصر بقيادة دولة الوحدة التي يفترض أن ينضم العراق لها ايضاً، وفي الثاني من أيلول دخل رشيد عالي إلى العراق قبل اصدار العفو عنه، وكان يستند إلى تاريخه السياسي السابق، ويتوقع ان يسند اليه منصب رفيع[63].

بعد وصول الكيلاني الى بغداد ابرق برسالة شكر الى عبد الناصر قال فيها " **في هذه اللحظة التي وصلت فيها العراق يسعدني جداً ان اتقدم لشخصكم المحبوب والى الشعب العربي في الجمهورية العربية بكل ما في وجداني من شكر خالص وامتنان عميق....** "[64].

أخذت وفود الاحزاب القومية والعسكريين والقوميين الوحدويين تتوافد على منزل الكيلاني بعد عودته، اذ زاره في 3 ايلول سيد فهمي سفير الجمهورية العربية في بغداد مع كبار موظفي السفارة، وتجمع القوميين حول منزله يهتفون للوحدة العربية وبحياة جمال عبد الناصر، وفي اليوم نفسه رد الكيلاني الزيارة لسفارة الجمهورية العربية[65].

اصبح بيت الكيلاني مزارا للقوميين، وكانت الاحاديث السياسية تطغى على هذه الزيارات، فأستقدمه عبد الكريم قاسم الى وزارة الدفاع ولفت نظره مره ومرتين الى ما يجري من احاديث في منزله، موضحا ان ذلك يعد سبباً للإضرار بالدولة، ابدى الكيلاني اعتذاره وشجبه لذلك مبدياً تفانيه من أجل الثورة[66].

زادت خشية عبد الكريم من نشاط الكيلاني بعد ان بلغته عدة تحذيرات من عدد من الشخصيات السياسية السابقة امثال جميل المدفعي وطه الهاشمي وحكمت سليمان[67].

مما زاد من توجس عبد الكريم قاسم حصوله على برقية في وقت كان صحفي امريكي يحاول ارسالها الى جريدته في نيويورك وأهم ما جاء فيها " **يتزايد الشعور بالفزع من أحتمال قيام انقلاب أو ثورة أخرى في العراق، وقد علمت من أوثق المصادر إن ناصر يؤيد الاتجاه المعارض لقاسم، وقد أيدت المخابرات الامريكية والبريطانية ذلك، وتملك سفارة الولايات المتحدة الامريكية أدلة قاطعة على ان المصريين يساندون الثائر القديم رشيد عالي الكيلاني بالمال والسلاح ضد قاسم**"[68].

لم يرض رشيد ان يبقى بلا منصب سياسي الأمر الذي دفعه إلى استمالة بعض الضباط المناوئين لعبد الكريم قاسم، وبعض زعماء العشائر في الفرات الأوسط المتضررين من قانون الإصلاح الزراعي، للقيام بحركة انقلابية ضد الحكومة، خطط لحركة الكيلاني عدد من أنصاره المقربين له، ومنهم المحامي عبد الرحيم الراوي، وابن اخته مبدر الكيلاني الذي أنيطت له مهمة التنسيق مع مصر عبر سفارتها لتقديم المساعدة والدعم للحركة، وكانت الخطة تقضي بأن تشق القبائل في الوسط والجنوب عصا الطاعة، فتعلن التمرد، وأما خصوم عبد الكريم في بغداد فعليهم ان يستنفروا الجيش في بغداد ويحيطوا بمكتب عبد الكريم ويقدموا له إنذار، ويطلبون تشكيل وزارة تتألف من القوميين لان البلاد غير راضية على سياسته، واذا رفض يتم القضاء عليه وعلى انصاره، وحددوا ليلة 10/9 كانون الاول 1958م لبدء الانقلاب[69].

غير ان ما خطط له الانقلابيون لم يكن بعيداً عن مسامع عبد الكريم ومديرية الاستخبارات، فكانوا يراقبون نشاط رشيد عالي الكيلاني وأعوانه، واستطاعوا ان يخدعوا مبدر الكيلاني بأنهم عناصر عسكرية ناقمة على عبد الكريم، أذ اطلعهم مبدر الكيلاني انه قادر على جمع السلاح من مصر بواسطة رشيد

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

عالي، فتم تسجيل هذه الأقوال، ومن ثم القبض على رشيد عالي الكيلاني وأعوانه مبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي، وبدأت محاكمتهم في 10 كانون الأول وحكمت بالإعدام على مبدر وعبد الرحيم، وبعد اعتراف الاثنان على رشيد عالي الكيلاني حوكم هو الأخر في 17 كانون الأول بالإعدام شنقاً، الا ان الحكم لم ينفذ وذلك لان عبد الكريم رفع شعار (الرحمة فوق القانون)[70].

تبين من خلال المحاكمة والاعترافات تورط القيادة المصرية في تلك الحركة اذ ادلى مبدر الكيلاني ورحيم الراوي اعترافهم بالاتصال بالسفارة المصرية في بغداد، وكان حلقة الوصل معهما شخص يدعى محمد المصري الذي كان يعمل من قبل المكتب العربي في القاهرة، وبالاتفاق مع محمد المصري جرى تحويل مبلغ قدره عشرة الاف دينار عراقي لحساب الحركة الانقلابية وقد تم تحويل المبلغ من القاهرة الى البنك الفرنسي في بيروت ومنه الى فرع البنك في بغداد ليتسلمه مبدر الكيلاني[71].

سببت هذه الحادثة تأزم العلاقة بين مصر والعراق بسبب اتهام مصر بدعمها لهذه الحركة، خاصة بعد لقاء رشيد بجمال عبد الناصر قبل دخول العراق، وإرسال برقية بعد دخول العراق والذي جاء فيها(معاهداً إياكم على المضي حتى تحقق وحدة العرب المنشودة)، وبدأت حملات إعلامية عدائية بين الجانبين[72]، وبدأ محمد حسنين هيكل واحمد سعيد من قبل مصر في تضليل الرأي العام العربي والتلاعب بمشاعر الجماهير العربية، حتى ان عبد الناصر قد شارك في هذه الحملة ضد عبد الكريم وتشوية صورته والتأليب عليه، فقد كان يذكره في خطبه (آثم العراق) ، بينما لم يذكر عبد الكريم أسم جمال في خطبه مطلقاً، وحتى خصومة يعترفون بأنه كان عفيف اللسان، وبالغت الحملة المصرية في حملتها حتى ان احدى المجلات المصرية نشرت بمناسبة رأس السنة الجديدة على غلافها الأول كاريكاتير عبارة عن صينية فيها رأس عبد الكريم وتحتها عبارة(هدية رأس السنة للشعب العربي)[73].

على ضوء هذه التطورات أقترح عبد الحميد السراج وبإلحاح على عبد الناصر بضرورة الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم، واقنعه بأنه اذا لم يتم ذلك فأن العراق سوف يقع بأيدي الشيوعيين، وفعلا اتجهت القيادة المصرية نجو مساندة الحركات الانقلابية في العراق[74].

تمرد الشواف في الموصل 7 آذار 1959:

كانت الأجواء السياسية في بدايات عام 1959، مشحونة بالتوتر نتيجة الاختلاف بشأن الوحدة مع مصر، وكانت الاخيرة متوجهة بقوة كما تعكسها وسائل إعلامها نحو خيار الوحدة، فأخذت تتعاون مع أنصارها من القوميين وتمدهم بالمال والسلاح وتعدهم بالتدخل العسكري عند الضرورة من اجل إسقاط عبد الكريم قاسم، وكانت استقالة الوزراء القوميين أشارة دالة على القطيعة والسير في طريق إسقاط السلطة، واخيراً اختاروا أسلوب التمرد في الموصل، ولأسباب انها تعد معقل للقوميين عموماً وأن نسبة عالية من ضباط الجيش هم من الموصل، ولمجاورة سوريا الاقليم الشمالي للجمهورية العربية، اذ تسهل انتقال الأفراد والمال والسلاح[75].

اخذ مجموعة من الضباط وعلى رأسهم رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف يتكتلون للقيام بحركة ضد السلطة[76]، ولما دعا عبد الكريم قاسم لإقامة مهرجان السلام في الموصل في 6 آذار 1959، اتفقوا على القيام بحركة عسكرية تكون بدايتها من الموصل[77].

وصلت تلك الأيام إلى الحكومة الكثير من المعلومات عن ما يدبر من أمور ضدها، كما أوصل احد ضباط اللواء الخامس في الموصل معلومات موثوقة عن هذه الحركة الى عبد الكريم قاسم، وهكذا كان قاسم في انتظار انطلاقة حركة التمرد، وقد وضع رفعت الحاج سري تحت المراقبة في وزارة الدفاع[78]، وكان عبد الوهاب الشواف في الموصل يتحرق للقيام هو أولاً لأنه قد نقم على عبد الكريم قاسم لإبعاده إلى الموصل بعد الثورة، اذ اعتبر ذلك دون طموحه، وأبعادا له عن مسرح الأحداث[79].

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

انتهى المهرجان في صباح يوم 7 آذار 1959، بدأ عبد الوهاب بأستنفار قواته في الساعة الثانية بعد الظهر وهاجم الشيوعيون حتى حصلت مصادمات، واعلن منع التجول في المدينة، وفي فجر يوم 8آذار أذيع بيان الحركة من إذاعة الموصل المحلية، وقد توانى الطبقجلي ورفعت السري عن نصرته، ربما لأنه لم يخبرهما بساعة الصفر، او بسبب عدم سماع البيان لأنه كان من المقرر ان تصل مرسلات الإذاعة من مصر الا انها تعطلت[80].

كان رد الحكومة على الحركة ان أمرت بقصف مقر الشواف بالطائرات أصيب على اثرها ونقل إلى المستشفى وقضى عليه أحد الممرضين وهو بالمستشفى، حتى انتهى التمرد وسيطرت قوات الحكومة على المدينة [81].

وصلت العلاقات بين الجمهورية العربية والعراق الى أسوأ حالاتها بعد حركة الموصل، التي أثبتت وقائعها وجود تنسيق كبير بين الجمهورية العربية وبين قادتها[82]، اذ اتصل كل من رفعت الحاج وناظم الطبقجلي والشواف بعبد الناصر قبل التحرك عن طريق الملحق العسكري عبد المجيد فريد في يوم 2 اذار1959، وقد وافق جمال على مدهم بما يحتاجونه من سلاح وعلى محطة ارسال، واتفق على أن توضع محطة الارسال والاسلحة في منطقة تل كوجك الحدودية في سوريا لتكون تحت تصرفهم[83].

كانت محطة الارسال التي ارسلتها مصر ضعيفة الارسال لذلك وضعت محطة سرية في منطقة الغوطة السورية لتبث على انها هي نفسها محطة ارسال الموصل وقامت بإذاعة بيان الشواف وبعض التعليقات ضد عبد الكريم، من جانب اخر ارسل عبد الناصر60 فدائياً الى القامشلي لمحاولة القضاء على القوات العراقية التي سيطرت على الحدود والتي اعاقت وصول الاسلحة للمتمردين، كذلك عمد الى ارسال طائرات الى الموصل لمساندة الحركة، الا ان مقتل الشواف واشغال مطار الموصل بالموانع حال دون كل مساعدات عبد الناصر للحركة، خاصة بعد ان ابلغه عبد المجيد فريد بأن هناك تظاهرات في بغداد تندد بحركة الموصل، حينها تأكد لعبد الناصر بأن الضباط في بغداد لم يتحركوا لأسباب غير معروفة، فتوجه الى اثارة وحث عشائر شمر والقبائل الاخرى لمساندة الحركة، ومدهم بقوة عسكرية ومدافع، وكان رأيه في ذلك ان تنتقل المعركة الى ارض العراق لإحداث فوضى عسى ان يدفع ذلك ضباط الجيش الى القيام بحركة ثانية، الا ان ذلك لم يحدث[84].

أخذت محطات (صوت العرب) و(القاهرة) و(دمشق) تنقل جميع بيانات ونداءات إذاعة الموصل الناطقة بأسم الحركة، وكان جمال عبد الناصر وقت قيام التمرد في دمشق، والقى خطب تهجم فيها على عبد الكريم، وقد استعمل كلمات خائن ودكتاتور، وقد قال ان قاسم سيلاقي نفس مصير نوري السعيد، واثنى على عبد السلام عارف والشواف وصرح على المكشوف بأن تمردات جديدة كتلك التي حصلت في الموصل ستحدث في العراق[85]، وردت اذاعة بغداد وصحافتها بتشبيه عبد الناصر بالفرعون الجديد الذي يريد ان يضحي بملايين الاشخاص من اجل الوحدة[86]، وفي ضوء ذلك صرح وزير الخارجية العراقي هاشم جواد تصريحاً جاء فيه: ان الجمهورية العربية المتحدة هي التي نظمت المؤامرة في الموصل وقال ان حكومة العراق تملك أدلة تثبت ذلك، وذكر بأن المتآمرين رفعوا علم الجمهورية العربية المتحدة فوق الأبنية العسكرية في الموصل[87]، ردا على ذلك طردت الحكومة العراقية في 19 اذار1959 عشرة من رجال السفارة المصرية[88].

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد 1959:

جاءت محاولة أغتيال عبد الكريم قاسم في7 تشرين الأول 1959، لتزيد من توتر العلاقات بين العراق ومصر، فأتهمت الجمهورية العراقية الجمهورية العربية المتحدة بدعم القائمين بالمحاولة[89]، كما ان مديرية الامن كتبت الى الحاكم العسكري تخبره بأن فكرة الاغتيال تعود الى ما قبل حركة الموصل بعشرين يوماً بتدبير موظف في السفارة المصرية وان السفارة

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

احرقت بعد فشل حركة الموصل ثماني اضابير كبيرة تحتوي على وثائق مهمة تخص العراق[90]، كذلك اعلن الحاكم العسكري في 15 تشرين الاول انه قبل عشرة ايام من محاولة الاغتيال علمت حكومته بانتشار لواء من جيش الجمهورية العربية على طول الحدود العراقية، واضاف انه قد القي القبض على سوري في مطار الموصل كان يحمل 75 اصبعاً من الديناميت[91].

زادت حدت التوتر بعد صدور فتاوى من الازهر تدعو الى الجهاد ضد الجمهورية العراقية، فخرجت تظاهرات صاخبة في القاهرة ودمشق وحلب تؤيد الفتاوى[92]، ومن الملاحظ ان العلاقة بين البلدين اتسمت بالتوتر وفقدان الثقة والصراع المعلن، والذي كان له تأثيراً سلبياً في الاوضاع الداخلية للعراق[93].

رأى حزب البعث انه لابد من التخلص من زعيم العراق ورأى ان يقوم بالاغتيال كوسيلة سريعة، وعهد إلى مجموعة من أعضائه للقيام بهذه المهمة، واخذوا يدربونهم في الاقليم الشمالي للجمهورية العربية، وكان الحزب يعد العدة لاستلام السلطة بعد تنفيذ المهمة[94]، قد كان للقيادة المصرية دور كبير في هذه العملية فقد ذكر علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث في كتابة(نضال البعث) ان فؤاد الركابي الذي كان أمين سر الحزب آنذاك تلقى بواسطة(خالد علي الصالح، واياد سعيد ثابت) مبلغ 7000جنيه مصري من الملحق العسكري المصري العقيد(عبد المجيد فريد) لتسهيل عملية تصفية قاسم جسدياً[95]، وقد ذكر عبد الناصر في محادثات الوحدة نيسان 1963 بقوله **"دفعنا لحزب البعث أموالاً.. أموالاً كثيرة.. دفعنا لحزب البعث من أجل القومية العربية في العراق.. سبعين الف جنيه"**[96]، وكما يؤكد خالد علي الصالح بأنه ابلغ القيادة المصرية بحاجة الحزب لتدريب عناصره في سورية فوافقت القيادة وتم ارسال مجموعة من الشباب الى سورية لغرض التدريب على عملية الاغتيال ومن بينهم (عبد الكريم الشيخلي و شاكر حليوه) على أساس الاستفادة منهم في تدريب زملائهم[97].

تشير المصادر الى ان عبد الناصر أوكل الى عبد الحميد السراج وزير الداخلية في الاقليم الشمالي بمهمة الاشراف على عملية اغتيال قاسم، وبعد اطلاع عبد الناصر على الخطة ابرق يقول (موافق يجب التنفيذ بسرعة)، وارسلت البرقية عبر السفارة المصرية في بغداد الى المنفذين[98].

ابلغت وزارة الخارجية العراقية في الاول من تشرين الثاني سفارة الجمهورية العربية بكتاب طالبت فيه مغادرة السيد توفيق سلمان اباضة السكرتير الثاني للسفارة، وذلك لتورطه في عملية الاغتيال، واكدت بانه اصبح غير مرغوب فيه وعليه المغادرة خلال 24 ساعة، وبنفس الكتاب طلبت الجمهورية العراقية من الجمهورية العربية عدم تمثيلها في الاقطار التي ليس للعراق تمثيل دبلوماسي فيها اعتباراً من كانون الثاني 1960[99].

بعد فشل المحاولة كانت مصر مقراً للمتهمين الهاربين من الحكومة العراقية، الذين بدأوا للعمل على محاربة نظام قاسم وبتوجيه ودعم من مصر أسسوا اذاعة ما يطلق عليها (اذاعة الجمهورية العراقية الحرة)، وتقرر أنشاء منتدى أطلق عليه(بيت العراق) وخصصت لهم رواتب شهرية، فكان العسكريون يستلمون رواتب تعادل راتبهم الذي كانوا يستلموه في العراق[100]، فعملوا على معارضة الحكومة العراقية بتشكيل ما يسمى التجمع القومي العراقي بتوجيه ودعم من القيادة المصرية، فأخذت الصحف والاذاعات المصرية في خدمة هذا التجمع، وكانت تقاريره ترفع الى جمال عبد الناصر عن اوضاع العراق[101].

ثالثاً: انقلاب 8 شباط1963 والتأييد المصري له:

بدأت عوامل الضعف والانحلال في جسد الجمهورية الفتية بسبب النزاعات الحزبية، وابرز دليل على ذلك حركة الشواف في الموصل اذار1959، ثم حدثت محاولة اغتيال عبد الكريم في شارع الرشيد 7 تشرين الأول 1959، هذه الأحداث ان دلت على شئ فهي تدل على مدى التمزق الذي حدث في صفوف الجبهة

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

الداخلية للعراق، وبالأخص في صفوف القيادة العليا للدولة[102]، واصبحت المؤامرات تحاك بشكل مستمر من قبل مجموعات من ضباط الجيش ذات التعاطف القومي او البعثي، ومعظمهم عنده درجة من التأييد من الجمهورية العربية المتحدة[103]، حتى ان في السنة الثالثة للثورة صار النظام أمام خيار واحد هو خيار عبد الكريم قاسم، الذي رفض التنظيم الحزبي وكان يؤسس للعمل في سبيل تحقيق شعارات الحركة الوطنية، الأمر الذي جعل القوة الشخصية لفرد واحد لا تستطيع ان تقف أمام الجيش والقوى السياسية، والتوجه العربي، والتنظيمات القومية، والقوى الاستعمارية الأجنبية، مما أدى إلى انهياره أمام هذه القوى[104].

عقب أخفاق محاولة اغتيال عبد الكريم بدأت حملة اعتقالات واسعة، صاحبتها فترة ركود في نشاط الضباط الذين فقدوا القيادة عقب حركة الشواف، وإعدام الضباط القائمين عليها، وفي أيلول 1960، جرى لقاء في بيت المقدم صبحي عبد الحميد وحضره المقدم عبد الستار عبد اللطيف والمقدم الركن ابراهيم جاسم والمقدم خالد حسن فريد والمقدم خالد مكي الهاشمي والمقدم صالح مهدي عماش، ودار النقاش حول إعادة تنظيم الضباط القوميين والتصدي لحكم عبد الكريم، وتم الاتفاق على تشكيل (اللجنة قومية العليا) للإطاحة بحكم عبد الكريم، وطرح اسم العميد احمد حسن البكر، والعقيد عبد الكريم فرحان وضمهما إلى القيادة الجديدة، وحدد الهدف بالإطاحة بعبد الكريم قاسم والعمل على إقامة الوحدة العربية[105].

اضيف إلى اللجنة القومية العليا الطيار حردان التكريتي بأقتراح من صالح مهدي عماش بأعتباره يمثل جانب القوة الجوية، ويلاحظ ان هؤلاء الضباط من ذوي الاتجاهات القومية واثنان منهما بعثيان(احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش)، وازداد نشاط اللجنة القومية ونجحوا في تشكيل الحلقات والخلايا السرية في كافة معسكرات الجيش، اذ كان معظمهم قادة لكتائب الدبابات الفاعلة، وبذلك شكلوا قوة ضاربة ومؤثرة في الوحدات العسكرية في بغداد[106].

بعد وضع أهداف اللجنة تم ضم(جاسم العزاوي) سكرتير وزير الدفاع، وذلك للاستفادة منه في نقل الضباط إلى المراكز الحساسة في بغداد، وبدأ صالح مهدي عماش يقنع أعضاء اللجنة بالانتماء إلى حزب البعث، وتمكن من ضم عبد الستار عبد اللطيف وخالد مكي الهاشمي وحردان التكريتي، وبدأ الجدل بين المستقلين والحزبيين داخل اللجنة منذ نيسان 1961، وبدأ الأعضاء الحزبيين يفرضون توجهات الحزب على أعضاء اللجنة إلى ان حصل انشقاق في اللجنة العليا، واصبح المستقلين يعملون بمعزل عن أعضاء حزب البعث، وبهذا اصبح حزب البعث يعمل بمفرده وانضم اليهم علي صالح السعدي أمين سر الحزب[107].

أقتنعت قيادة حزب البعث المدنية ان العسكريين القومين والبعثيين سيستمرون في ترددهم وتذبذبهم السياسي أذ هي لم تبادر بوضع خطة اسقاط النظام وتنفيذها، وقد درست عدة مشروعات للتخلص من قاسم، من بينها اسقاط الطائرة التي سيستقلها الزعيم لافتتاح سد دربندخان، او اغتياله في كربلاء اثناء حضوره حفل ديني، وكانت المقترحات يضعها عبد الستار عبد اللطيف وصالح مهدي عماش في المكتب العسكري، وكان السعدي يأتي بها إلى القيادة القطرية لوضعها للنقاش واحتمالات النجاح والفشل، وتقرر ان تكون كتيبة الدبابات الرابعة هي نقطة الانطلاق في الحركة، وبذلت الجهود لنقل ضباط الدروع البعثيين اليها، وجاء اختيارها بسبب قربها من مرسلات البث الإذاعي ومن مخازن العتاد، ولان قائدها خالد مكي الهاشمي(العضو في اللجنة القومية العليا)[108].

كانت الكتيبة اقرب الوحدات إلى العاصمة وتبعد 20كم فقط، وبالتعاون مع بعض الضباط في قيادة الكتيبة نجح الحزب في حشد عدد لا بأس به من الضباط وضباط الصف والجنود في الكتيبة، ووصلت الأنباء إلى عبد الكريم قاسم فاستدعى خالد مكي الهاشمي امر الكتيبة وحقق معه وصدر الأمر بتعيينه خارج الكتيبة، وامر عبد الكريم قاسم بإفراغ الدبابات من الماء وإعادة العتاد الخفيف إلى مخازن العتاد بعد التدريب، إلا ان

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

الحزب وأعضاءه في الكتيبة كان يخفي بعض العتاد ويبقي على بعض الدبابات مزودة بالماء[109].

نشط حزب البعث عام 1962 بشكل كبير حيث أنشئت لجنة عسكرية أوكل اليها تنسيق النشاط العسكري وشؤون الحرب الاهلية، وبدا يضع الخطط لإسقاط النظام، وما مهد لقيام الحركة طلب القيادة القومية من قيادة الحزب في العراق بتنفيذ الثورة، وبهذا شكُل المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي ضم (علي صالح السعدي، حازم جواد، وطالب الشبيب، واحمد حسن البكر، وعبد الستار عبد اللطيف، حردان التكريتي) وفي 9 ايلول1962، أضيف منذر الونداوي لعضوية المجلس الوطني[110].

أسهمت عدة عوامل في تسريع موعد الانقلاب، فبعد انكشاف حركة الحزب في كتيبة الدبابات واستبعاد خالد مكي الهاشمي، وإحالة عدد من الضباط على التقاعد وبالأخص المعروفين بالاتجاه القومي، واعتقال صالح مهدي عماش وإحالته على التقاعد في 2 شباط 1963، وكان من العناصر القيادية للحزب، جعل الحزب يعجل بالحركة خوفاً من صدور قائمة جديدة تشمل ضباط بعثيين مما يفقد الأسناد العسكري[111].

اجتمع المكتب السياسي للبعث(علي صالح السعدي، حازم جواد وطالب الشبيب) في 4شباط 1963، في دار طالب الشبيب ووضع اللمسات الأخيرة والنهائية للخطة والمصادقة عليها وتم تثبيت يوم 8 شباط الموعد النهائي لإعلان الانقلاب، وفي يوم 5 شباط عقد اجتماع اخر الا انه في نفس اليوم اعتقل علي صالح السعدي، وبذلك انتقلت القيادة إلى طالب الشبيب وحازم جواد[112].

سيطر الحرس القومي صباح يوم 8 شباط على منطقة المأمون واحتل مركز الشرطة فيها، وكان عبد الكريم في منزله في العلوية، وقد أخبرته أجهزة الأمن بحدوث شغب، فتحرك إلى وزارة الدفاع، وكان هذا الحادث هو لأشغال أجهزة الأمن، بعدها بدأت الطائرات تحلق فوق وزارة الدفاع بعد وصول عبد الكريم قاسم إلى الوزارة، وتحركت جميع الأرتال العسكرية المشتركة بالانقلاب إلى مواقعها وسيطرت عليها وحاصرت الدبابات وزارة الدفاع[113]، وفي 9 شباط تم اعتقال الزعيم عبد الكريم قاسم ومعه فاضل المهداوي وطه الشيخ احمد، وتم إعدامهم بأمر من الانقلابين، وبهذا انتهى عهد حكم عبد الكريم قاسم[114].

ساهمت المخابرات المصرية بلعب الدور الفعال في تنفيذ المخطط باسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، من خلال التحالف مع المخابرات المركزية الامريكية والتي تعاونت مع حزب البعث في العراق، خصوصاً مع كوادر الحزب في القاهرة ولنفس الغرض، وقامت المخابرات المصرية بتنفيذ معظم عمليات الدفع نيابة عن وكالة المخابرات المركزية الامريكية حسب اعتراف احد ضباط الوكالة الامريكية[115]، فمنذ عام 1961 وحتى الاطاحة بقاسم في شباط 1963كان قسم العراق في المخابرات المصرية يتولى مهمة تسهيل الاتصالات بين وكالة المخابرات المركزية وعراقيين لجأوا الى القاهرة[116].

ومن الجدير بالذكر ان التوتر بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة قد زاد بعد وقوف الجمهورية العربية الى جانب الكويت بعد اعلان عبد الكريم مطالبته بالكويت في 25 حزيران1961، وبعد اعلان الحكومة العراقية اعترافها بالحكومة السورية الجديدة في 9 تشرين الاول1961، على أثر انفصال سورية عن مصر في 28 ايلول 1961، وزارد التوتر أكثر أثر أعتقال السلطات العراقية محمد محمود يوسف الملحق في السفارة المصرية في 26 كانون الثاني 1963، ولمدة ثلاثة ايام، بعد ان شاهدته السلطات المسؤولة عن الامن وهو يحمل رزم كبيرة من المنشورات التي تحرض على التمرد والفوضى يسلمها الى جماعة مشتبه بهم، فرحّل الى بلاده[117].

بعد نجاح الانقلاب استقبلت الأوساط الرسمية في مصر الخبر بفرح حتى ان إذاعة القاهرة أذاعت البيان الأول للانقلاب مرات عديدة بعد أذاعته من إذاعة بغداد، وسارع جمال عبد الناصر إلى تأييد الانقلاب بعد 15 دقيقة من إعلانه، وبعث بتهنئة إلى

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

عبد السلام عارف بمناسبة نجاح الانقلاب وتسلمه رئاسة الجمهورية، ويذكر صلاح نصر مدير المخابرات المصرية احس عبد الناصر بالارتياح حينما سمع أنباء الإطاحة بعبد الكريم عدوه اللدود، ووصل إلى نتيجة ان البعث بأخطائه افضل من عبد الكريم قاسم لذا بادر بالاعتراف بالنظام الجديد[118]، وامر بتوجيه كافة وسائل الاعلام المسموعة والمرئية لنصرة الانقلاب في العراق، فتوجه كبار المطربين في مصر للإنشاد للانقلاب، ونشرت الصحف صفحات كاملة عما دار في العراق بتفاصيل دقيقة، وأوفدت المراسلين الصحفيين لهذا الغرض، وخرجت الجماهير الشعبية المصرية تهتف لما حصل بالعراق[119].

كان نص البرقية التي ارسلها جمال عبد الناصر الى العراق مهنئاً بسقوط عبد الكريم قاسم، جاء فيها **" لقد تابع شعب الجمهورية العربية المتحدة بقلب صاف متجه الى الله العلي القدير احداث يوم ضخم كبير عاشه شعب العراق الباسل، وحاول طواله بعزم وايمان أن يعيد تصحيح ثورته العظيمة ويجعلها حيث اراد لها ان تكون في خدمة وطنه وعروبته، وأني لأشعر ان شعب الجمهورية العربية المتحدة وصل الى نهاية هذا اليوم الحافل وهو يحمد الله من اعماقه، انه اعلن ارادة شعب العراق، وكتب النصر لهذا الشعب العظيم من ان يصبح سيد اقداره مرة اخرى، ليكون كما هو حق له طليعة النضال العربي وعزاً للامة العربية، واني اذ أهنئكم بثقة المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق، واختياركم منه لرئاسة الجمهورية العراقية، ابعث اليكم في نفس الوقت بكل أماني التوفيق.... "**[120]، وجاء رد عبد السلام عارف على برقية جمال عبد الناصر ما يلي : **" الأخ الرئيس جمال عبد الناصر المحترم – القاهرة – اشكركم أعمق الشكر على تهنئتكم لجيشنا وشعبنا بثورته الظافرة ونقدر ونثمن مساندة وتأييد الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعباً لثورة العراق، ان المجلس الوطني لقيادة الثورة اذ يقدر أعظم التقدير شعوركم الاخوي وتضامنكم مع شعبنا وجيشنا ويدعو الباري عز وجل أن يوفقنا لخدمة أمتنا العربية المجيدة وتحقيق اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية "**[121]، هذ وقد ارسل رسالة الى عبد الناصر كتب فيها **" أنني أخوك الوفي الباقي على العهد"**[122].

قررت الحكومة العراقية الجديدة بعد ان ابدت مصر تأييدها واعترافها بالحركة الجديدة في العراق، تبادل السفراء بين الجانبين، اذ تم تعيين عبد الرحمن البزاز سفيراً للعراق في القاهرة يوم 20 شباط، وفي اليوم نفسه تقرر تعيين أمين هويدي سفيراً لمصر في بغداد[123].

الخاتـــــــمة :

واجهت ثورة 14 تموز 1958، عبئاً كبيراً من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، اذا أرادت القيادة السياسية الجديدة حل معظم المشاكل وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمنجزات، كل ذلك أدى إلى حصول صراعات بين الحكومة الجديدة والمتضررين من الثورة مثل شيوخ الإقطاع والقوى الأجنبية والعربية، فضلا عن القادة العسكريين الطامحين بالسلطة، حتى احتدم الصراع بين قادة الثورة انفسهم، بتحريض من القيادة المصرية متمثلة بجمال عبد الناصر فأنعكس هذا الصراع على الثورة ومنجزاتها وبالتالي تم إنهائها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي توضح أسباب الخلاف بين قادة الثورة ودور القيادة المصرية في زيادة شقة هذا الخلاف وموقفها السلبي من حكومة الثورة، بعد ان كانت أول من أعترف بها، وهي كالاتي :

أن الظاهر من الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كان حول رؤيتهما لمشروع الوحدة مع مصر، فقد كان لكل واحد منهما رؤيته الخاصة، فعبد السلام يصر على الوحدة والتبعية لمصر في حين ان عبد الكريم يؤكد على استقلالية العراق باتحاد فدرالي، لكن من خلال هذه الدراسة توضح لدينا ان صلب الخلاف هو شخصية عبد السلام الذي رأى نفسه انه من قاد الثورة في ساعاتها الأولى، وهو أول من أذاع بيان الثورة،

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

لذا كان يرى نفسه الرجل الاول في العراق، فضلاً عن انه كان يستغل دعم مصر له في قضية الوحدة، لهذا بدأ بجمع الاتباع من الضباط لخلق توتر في الحكومة وإزاحة عبد الكريم قاسم.

أن من الأخطاء التي وقع فيها عبد الكريم قاسم هو عدم تأسيس مجلس قيادة الثورة، واستبعد الكثير من قادة الثورة من الحصول على مناصب في الدولة، وهذا ما خلق نفور بينه وبين تنظيم الضباط الأحرار، وعبد الوهاب الشواف مثالاً على ذلك .

أن رغبة مصر في الزعامة العربية كانت أساس الصراع مع العراق ومنذ العهد الملكي، وكذلك عدم رغبة القيادة المصرية في ترك العراق هو الأبرز في الساحة العربية .

ان دعم القيادة المصرية لثورة 14 تموز في بداية الأمر كانت لرغبتها ضرب النظام الملكي العراقي وحكومة نوري السعيد، ولأنها كانت تعده عقبة أمامها لتزعم العرب، ولهذا رحبت بالثورة وتعاونت مع قادتها، إلا ان موقفها كان منذ البداية هو ضرب الثورة، وتأكد ذلك بعد ان توضح لديها سياسة عبد الكريم قاسم الوطنية ورفضه مشروع الوحدة مع مصر، لذلك بدأت بالسعي من اجل إفشال الثورة وزرع بذور الفتنة بين قادتها، وهذا ما تجلى في الخلاف بين عبد الكريم وعبد السلام عارف.

أن كل حركات التمرد والانقلابات التي حدثت ضد عبد الكريم قاسم كانت بدعم وتمويل وتدريب جمال عبد الناصر والقيادة المصرية، وذلك لان جمال اعتبر قاسم منافساً وليس صديقاً منذ البداية، فكان يصرح بالإعلام عن تجاوزاته على عبد الكريم حتى انه صرح بعد تمرد الشواف وعلى المكشوف بأن تمردات جديدة كتلك التي حصلت في الموصل ستحدث في العراق .

ان سياسة عبد الكريم في معاقبة المتمردين هي ما خلقت الفرصة لدى الضباط المناوئين في إعادة تكرار الانقلابات، وهذا ما حدث في محاولة اغتياله من قبل عبد السلام عارف، ومحاولة اغتياله في شارع الرشيد وتمرد رشيد عالي الكيلاني، اذ رفع شعار الرحمة فوق القانون .

ان من أسباب انقلاب 8 شباط1963 هو ان عبد الكريم قاسم كان مكشوفاً يقود دولة بلا أسرار، ويعمل في مؤسساته الحساسة المدنية والعسكرية، موظفون وضباط ينتمون إلى مختلف الاتجاهات السياسية في البلاد .

الهـــوامش والمصـــــــادر:

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1981، ص104؛ قيس فاضل محمد، العلاقات العراقية السورية1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل،2005، ص45.

(2) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص108.

(3) إسماعيل العارف: ولد إسماعيل إبراهيم محمد العارف عام 1919 في محافظة ديالى، اكمل دراسته الثانوية في بغداد ودخل الكلية العسكرية عام 1937تخرج منها برتبة ملازم، ثم دخل كلية الأركان عام 1944، وفي عام 1947عمل مدرسا في الكلية العسكرية، درس القانون عام 1951، في عام 1954 اصبح مديرا لشعبة الحركات في وزارة الدفاع ، ثم سكرتيرا لرئيس اركان الجيش عام 1955، انضم للضباط الاحرار عام 1952، وشارك في التهيئة لثورة 14 تموز 1958، اعتقل بعد انقلاب 8 شباط1963 ووضع تحت الإقامة الجبرية لمدة عام سافر بعدها الى الولايات المتحدة، ليعود عام 1968، اذ اصبح سفيراً في براغ حتى تقاعده عام 1970، سافر الى لندن عام 1980 ليبقى فيها حتى وفاته عام 1989. ينظر: أسراء خزعل ظاهر، اسماعيل العارف ودوره العسكري والسياسي في العراق1919-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاصمعي، جامعة ديالى، 2009.

(4) اسماعيل العارف، اسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة للنشر، القاهرة، 2012، ص80؛ أسراء خزعل ظاهر، المصدر السابق، ص79؛ حنان طلال جاسم، سياسة جمال عبد الناصر تجاه العراق 1956-1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، 2006،ص100.

(5) خليل ابراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، ج6، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990، ص134.

(6) محسن محمد المتولي، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية، دار العربية للموسوعات، بيروت،2005، ص383.

(7) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص105.

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

(8) فاضل حسين، سقوط النظام لملكي في العراق، منشورات مكتبة أفاق عربية، بغداد، د.ت، ص32.

(9) محي الدين عبد الحميد: ولد في بغداد 1914م، دخل الكلية العسكرية 1935-1936، ثم كلية الاركان 1941-1943، كان يتزعم خلايا تنظيم ضباط الاحرار في بغداد ترأس الاجتماعات قبل انضمام عبد الكريم قاسم، اصبح آمر الفرقة المدرعة بعد 14 تموز الى 7 شباط 1959، عين وزيراً للتعليم 1959-1960، ووزيراً للصناعة 1960-1963، اعتقل بعد انقلاب شباط الى ايلول 1963، اجبر على التقاعد ليعتزل العمل السياسي حتى وفاته. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، دار العارف، بيروت، 2013، ص574.

(10) ناجي طالب: ولد في الناصرية 1917، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في الناصرية، والثانوية في بغداد ثم دخل الكلية العسكرية 1936-1938، انتمى الى الضباط الأحرار 1956، وبعد ثورة 14 تموز اصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية حتى 7 شباط 1959، وبعد انقلاب 1963 وزيراً للصناعة حتى تشرين الأول، اصبح رئيس للوزراء 1966حتى ايار 1967، توفي عام 2012. ينظر: المصدر نفسه ، ص615.

(11) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص119؛حامد الحمداني، أحداث في ذاكرتي، بغداد، 2008، ص35.

(12) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق من ثورة 14تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958-1996م، بغداد، د.ت، ص27.

(13) محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958في العراق، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1983، ص408؛ حنان طلال جاسم، المصدر السابق، ص102.

(14) محمد حديد، مذكراتي، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي ، بيروت ، 2006، ص302-305.

(15) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992، ص105.

(16) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص404.

(17) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص145؛ ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، المكتبة العالمية، بغداد، د ت ، ص379-380.

(18) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق ، ص145 .

(19) جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق، المكتبة الشرقية، بغداد ، 1990، ص92.

(20) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مطبعة عصام السعيد، لندن،1992،ص218.

(21) قيس فاضل محمد ، المصدر السابق، ص46.

(22) فاضل حسين، المصدر السابق، ص75.

(23) أوريل دان، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، دار أراس للطباعة والنشر ، منشورات الجمل، بيروت، 2012، ص47؛ محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987، ص59؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص183.

(24) نصير محمود شكر، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء1958-1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2004، ص28.

(25) عمار ظاهر مصلح التكريتي، سياسة مصر تجاه العراق وبلاد الشام 1952-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2005،ص225.

(26)عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية 1944-8 شباط 1963،ط2، مطبعة جميل، بغداد ، 1980، ص100.

(27) حنان طلال جاسم، المصدر السابق، ص107.

(28) قيس فاضل محمد، المصدر السابق، ص47؛ عمار ظاهر مصلح، المصدر السابق، ص225.

(29) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص207.

(30) نقلاً عن :ابراهيم هاشم معضد، وزارة الخارجية العراقي 1958-1968 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2011، ص48 .

(31) حنان طلال جاسم، المصدر السابق، ص107.

(32) نقلاً عن : نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري، ج1،بيت الحكمة، بغداد. 2000 ص62 .

(33)علي شيت محمود، العراق والسياسة العربية 1963-1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ،2009،ص16.

(34) المصدر نفسه ، ص16.

(35) حميد صالح ابراهيم القيسي، الصراع على السلطة في العراق في العهد الجمهوري 1958-1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، 2011، ص49 .

(36) نصير محمود شكر، المصدر السابق، ص34-35.

(37) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدرالسابق،ج1،ص253؛هاشم حسن حسين، العلاقات العراقية المصرية وافاقها المستقبلية، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد7، العدد(21)، جامعة الموصل، د.ت، ص6؛ أوريل دان، المصدر السابق، ص104.

(38) نصير محمود شكر ، المصدر السابق، ص36.

(39) عمار ظاهر مصلح، المصدر السابق، ص229.

(40) حامد الحمداني، احداث في ذاكرتي، بغداد، 2008، ص 44.

(41) جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، 1990، ص166.

(42) نقلاً عن: نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ج1،ص 225 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

(43) المصدر نفسه ، ص224.

(44) ليث عبد الحسن الزبيدي ، المصدر السابق، ص351.

(45) عبد الخالق حسين ، ثورة وزعيم، ط2، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2011 ، ص83 .

(46)حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1992، ص129.

(47) نقلاً عن: علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، 2005، ص94 .

(48)محمود شاكر، التاريخ الاسلامي المعاصر-العراق1924-1991،ج11،المكتب الاسلامي، بيروت، 1992،ص337.

(49) نقلاً عن : نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ج1، ص132-134.

(50) نزار علوان عبدالله، الدور السياسي للنخبة العسكرية في العراق1958-1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل،2006، ص154.

(51) محمد حديد، المصدر السابق، ص347.

(52) نقلاً عن : جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص178 .

(53) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ص225 .

(54) محمود شاكر، المصدر السابق، ص338.

(55) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص354؛ حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق، ص66.

(56) نزار علوان عبدالله، المصدر السابق، ص160؛ قحطان حميد العنبكي، أجراءات وزارة الداخلية العراقية ومواقفها من الاحداث السياسية الداخلية 1958-1959، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد(20)، العدد(8)، 2013، ص11.

(57) محمد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق 1958-1963، دار المرتضى، بغداد، 2007، ص36؛ محمود شاكر المصدر السابق، ص340.

(58) نزار علوان عبد الله، المصدر السابق، ص163؛ محمود الدرة، المصدر السابق، ص85؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص355.

(59) حنان طلال جاسم ، المصدر السابق، 113.

(60) علي شيت محمود، المصدر السابق، ص17-18 .

(61) نقلاً عن : نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق،ج1، ص 255؛ عبد الخالق حسين، المصدر السابق ، ص86 .

(62) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق،ج1، ص203.

(63) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً، شركة المعرفة للتوزيع والنشر، بغداد، 1988، ص355.

(64) نقلاً عن : نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق،ج1، ص203.

(65) مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي 1958-1963 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2011، ص197.

(66) عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم في يومه الاخير، الكتاب الثالث، ج1، دار الحصاد، دمشق، 2003، ص249.

(67) جاسم العزاوي، المصدر السابق، ص204.

(68) نقلاً عن: حنان طلال جاسم ، المصدر السابق، ص114 .

(69) محمود شاكر، المصدر السابق، ص340؛ محمد حسن الجابري، المصدر السابق، ص40.

(70) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص363؛ محمود الدرة، المصدر السابق، ص87؛ نزار علوان عبد الله، المصدر السابق، ص173.

(71) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق،ص 398-399؛ نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ج1، ص600.

(72) نصير محمود شكر، المصدر السابق، ص38.

(73) عبد الخالق حسين، المصدر السابق، ص85.

(74) عمار ظاهر مصلح، المصدر السابق، ص233.

(75) طه ناجي، ثورة العراق المجيدة 14 تموز 1958 والرهان على العسكر،دار الفرات، بابل، 2009، ص119.

(76) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص364.

(77) محمد حسن الجابري، المصدر السابق، ص47.

(78) طه ناجي، المصدر السابق، ص120.

(79) عبد الخالق حسين، المصدر السابق، ص87.

(80) طه ناجي، المصدر السابق، ص121.

(81) محمود شاكر، المصدر السابق، ص345.

(82) علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق 1921-1972، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2013، ص64.

(83) جمال مردان، المصدر السابق، ص126 .

(84) عمار ظاهر مصلح، المصدر السابق، ص236.

(85) محمد حسن الجابري، المصدر السابق، ص53.

(86) علي شيت محمود، المصدر السابق، ص20 .

(87) زهراء عبد العزيز سعيد، دور العراق السياسي في الجامعة العربية 1958-1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص50.

(88) علي غافل حسن، المصدر السابق، ص64 .

(89) نصير محمود شكر، المصدر السابق، ص40.

(90) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق ، ج3، ص186 .

(91) علي شيت محمود، المصدر السابق، ص20 .

DOI:10.18018/URUK/019-12/526-544

(92) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق ، ج3، ص213 .
(93) علي شيت محمود، المصدر السابق، ص21 .
(94) محمود شاكر، المصدر السابق، ص347.
(95) حامد الحمداني، صفحات في تاريخ العراق الحديث، ص115.
(96) نقلاً عن : حميد صالح القيسي ، المصدر السابق، ص118 .
(97) خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطيبة، رياض الريس للنشر، بيروت، 2000، ص100 .
(98) عمار ظاهر مصلح، المصدر السابق، ص238-239 .
(99) نوري عبد الحميد العاني واخرون، المصدر السابق، ج3، ص213.
(100) عمار ظاهر مصلح، المصدر السابق، ص239 .
(101) جمال مصطفى مردان، المصدر السابق، ص143-144 .
(102) غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005، ص44.
(103) حامد البياتي، الانقلاب الدامي، دار الرافد، لندن، 2000، ص265 .
(104) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص44.
(105) صبحي عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد- العراق في سنوات الستينات 1960-1968، دار بابل للدراسات والاعلام، بغداد، 2010، ص16.
(106) نزار علوان عبدالله، المصدر السابق، ص204.
(107) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص21.
(108) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1999، ص45.
(109) سيف الدين الدوري، علي صالح السعدي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص147.
(110) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص46.
(111) سيف الدين الدوري ، المصدر السابق، ص148.
(112) علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص52؛ سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص151.
(113) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص28.
(114) طه ناجي، المصدر السابق، ص278.
(115) حسن السعيد، البعث والقطار الامريكي، مركز النهوض للبحث، بغداد، 2013، ص62-63 .
(116) ويليام زيمان، التدخل السري للولايات المتحدة في العراق خلال الفترة 1958-1963، ترجمة عبد الجليل البدري، مكتبة الكونكرس، واشنطن، 2013، ص76 .
(117) علي غافل حسن، المصدر السابق، ص67-68 .
(118) سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص179.
(119) جمال مصطفى مردان ، المصدر السابق، ص159 .
(120) نقلاً عن : المصدر نفسه، ص 160 .
(121) نقلاً عن: سيف الدين الدوري، المصدر السابق، ص178-179 .
(122) نقلا عن: علي شيت محمود، المصدر السابق، ص42 .
(123) المصدر انفسه، ص42 .

Abstract

A study on the role of the Egyptian leadership represented by Gamal Abdel Nasser in the attempt to overthrow the government of the revolution of July 14, 1958 in Iraq, because of its opposition to the projects Gamal Abdel Nasser to merge Iraq in unity with Egypt and Syria, and the different directions between Abdel Nasser and Abdul Karim, In front of him in achieving his goals, led by the Arab countries, so he sought in all ways and possibilities to divide Iraq, and this was achieved in February 1963, the fall of the government of the July 14 revolution in Iraq.